



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/501
S/20831
5 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN/

مجلس
الأمن



لجمعية
لعامة

مجلس الأمن

السنة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

البندان ٢٨ و ٣٦ من جدول الأعمال المؤقت*

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة

جنوب افريقيا

مسألة ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة الى الأمين
العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب منكم العمل على تعميم البيان الختامي للاجتماع الرابع للجنة
وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي المعقود في كانبيرا في الفترة من
٧ الى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ومرفقه (انظر المرفق) ، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة في اطار البندين ٢٨ و ٣٦ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ل. ايف فورتيه

حامل وسام كندا برتبة ضابط ، مستشار الملكة
السفير والممثل الدائم

عن أسسها بسبب التطبيق المتزايد والمشوه للمذهب القانوني "الهدف المشترك". وما يبعث على القلق بمصفة خاصة هو الحكم بالاعدام على جماعة أوبنغتون الـ ١٤ . وما يشير الانزعاج أيضا هو الحالات المتزايدة للقمع غير الرسمي والاعتداءات على المناضلين ضد الفصل العنصري . وقد كان مقتل الدكتور دافيد وبستر في ١ أيار/مايو يتبع نمطا معهودا جدا للاغتيالات . ويغيد تقرير صادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة في شباط/فبراير ، بأن "فرق الموت" في جنوب افريقيا تعمل "خارج القانون تماما داخل البلد وخارجه" . كما واصلت حكومة جنوب افريقيا ضغوطها على وسائل الاعلام من عدة جهات كجزء من الجهد الاوسع نطاقا لاختاد المعارضة السلمية للفصل العنصري . ولا يزال حظر تكوين الاحزاب السياسية ساريا ، وبالرغم من اعلانات القيادة الجديدة للحزب الوطني الحاكم ، فإن المفاوضات لم تبدأ بين الحكومة وممثلي الاغلبية السوداء المعترف بهم .

ناميبيا

٣ - ونظرت اللجنة في التطورات الاخيرة في ناميبيا كمسألة ذات أولوية . وأكد الوزراء على أهمية "النزاهة" وازالة "التخويف" لدى تنفيذ القرار ٤٣٥ . وقد كان وجود موظفين سابقين من وحدة كويغوت ، موضوع شكوى قدمها الامين العام للأمم المتحدة . ويشكل عداء برييتوريا الواضح لاية معارضة وابقاؤها على موظفي وحدة كويغوت داخل شرطة افريقيا الجنوبية الغربية علامة مثيرة لاشد القلق عن التخويف الذي تمارسه السلطات ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد مؤيدي آخرين للمعارضة وخطرا واضحا على اجراء انتخابات حرة وعادلة . وهناك حاجة ملحة لامتناع جنوب افريقيا بدقة للمبادئ الاساسية للعملية القائمة على القرار ٤٣٥ .

٤ - وإلى جانب هذه المسائل ذات الطبيعة المادية ، هناك مسائل جديدة لا تزال بدون حل فيما يتعلق بالاعلان الذي سينظم اجراء الانتخابات وعمليات الجمعية التأسيسية وكامل العملية المفضية للاستقلال . ويبدو أن هناك حاجة لاجراء تغييرات أساسية لضمان نزاهة الاقتراع السري . وتتضمن الاقتراحات الخاصة بتحسين الاجراءات والتي تحتاج في نظرنا الى بحث دقيق ما يلي :

(١) يجب التحقق من شخصية الناخب قبل أن تصدر له ورقة اقتراع وقبل التخلي عما يتبع ذلك من عمليات خبراء البصمات ، وما الى ذلك ؛

(ب) يجب السماح لمندوبي الأحزاب أن يقوموا بدورهم الكامل واللازم في عملية الاقتراع ؛

(ج) يجب أن يكون دور فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال متمشيا تماما مع متطلبات القرار ٤٣٥ ؛

(د) يجب أن يتم عد الأصوات في كل مركز اقتراع والاسراع بتحديد الأعداد النهائية ؛

(هـ) يجب أن يعترف بالجمعية التأسيسية بوصفها الهيئة الممثلة الحقيقية الوحيدة وبهذه الصفة يجب أن تمارس حقوقها بحرية في صياغة واعتماد الدستور وكذلك (إذا رغبت الجمعية في ذلك) في إعادة تشكيل نفسها بوصفها البرلمان الأول بموجب الدستور الجديد اعتبارا من التاريخ الذي تختاره ليكون يوم استقلال ناميبيا ؛

(و) ينبغي أن يهتدي الحاكم العام برغبات الجمعية في أداء دوره حتى حلول يوم الاستقلال .

٥ - وتم تنبيه حكومات الكمنولث الى هذه القضايا . وستبذل حكومات الكمنولث كل جهد لضمان أن يتفق التشريع النهائي مع توقعات المجتمع الدولي ومتطلبات عملية القرار ٤٣٥ ؛ غير أن الوقت ضيق لضمان ذلك . وسيجتمع رؤساء الحكومات في كوالالمبور قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات . ومن الأهمية المطلقة أن يقدم المجتمع الدولي ككل الحد الأقصى من الدعم للأمم المتحدة في هذا الوقت لضمان وجود الإطار التشريعي الأساسي الذي لا تصح في ظله العملية الانتخابية والجمعية التأسيسية فيما بعد تشويها للترغبات الدولية من أجل استقلال ناميبيا . ورأت اللجنة أنها مهما حثت فلن تفالحي في حثها على التزام اليقظة القصوى فيما يشمل بهذه الترتيبات الأساسية . وإن الوفاء بتوقعات الكمنولث من أجل ناميبيا حرة داخل أسرة الكمنولث يمكن أن يتوقف تماما على طريقة حل هذه المسائل .

٦ - وقد حمل القرار ٤٣٥ الأمم المتحدة مسؤولية الإشراف على الانتخابات والحملات الانتخابية ومراقبتها . ولكن ، كما اتضح من عدد كبير من الزيارات ، هناك مجال لكي يقوم آخرون بمراقبة العملية وتعزيز الجهود الدولية المبذولة لدعم عملية الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، رأى الوزراء أن الأمين العام للكمنولث ينبغي أن يستكشف على سبيل الاستعجال إمكانية تأسيس فريق للمراقبة يمثل الكمنولث يقوم بزيارة

ناميبيا قبل اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث من أجل تقديم تقرير إلى رؤساء الحكومات في كوالالمبور عن الحالة وعن الترتيبات المقبلة الممكنة .

٧ - ولاحظ الوزراء مع الموافقة أن فريق الشرطة الموسع التابع لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال سيميل قريبا إلى العدد المصرح به والبالغ ١٠٠٠ شرطي وأن عدة بلدان من بلدان الكمنولث كانت من بين البلدان المساهمة في هذه القوة . وأعربوا في نفس الوقت عن قلقهم بشأن المشاكل المستمرة التي تعاني منها شرطة إفريقيا الجنوبية الغربية وبصفة خاصة بشأن الوجود المستمر لأفراد وحدة كويغوت في شرطة إفريقيا الجنوبية الغربية ، ويصممون على توجيه نظر الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذا الأمر . ومن أجل مساعدة الأمم المتحدة على معالجة المشكلة ، وافقت اللجنة على أن يشجع الأمين العام للكمنولث الدول الأعضاء في الكمنولث على أن تكون مستعدة لتقديم ضباط شرطة إضافيين إذا طلب الأمين العام للأمم المتحدة منها ذلك . وسيعرض الكمنولث تقديم عرض الدعم هذا إلى الأمين العام للأمم المتحدة لضمان توفر جميع الموارد اللازمة للأمم المتحدة لحل المشكلة الخطيرة التي خلقتها شرطة إفريقيا الجنوبية الغربية .

٨ - وفي هذا الصدد ، أعادت اللجنة تأكيد طلبها السابق إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأعضاء في مجلس الأمن ، لطمأننة الأمين العام للأمم المتحدة بأنها ستقدم الموارد اللازمة لتمكينه من وزع ، حتى حد أقصى يبلغ ٥٠٠ ٧ فرد ، الجناح العسكري الكامل الذي يراه لازما للاطلاع على نحو فعال بجميع المهام ذات الصلة المحددة في خطة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

٩ - ووصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن التحدي الذي يواجه ناميبيا في فترة ما بعد الانتخابات سواء قبل الاستقلال أو بعده ، سيكون رهيبا . فالظروف غير مؤكدة إلى حد كبير ، وحتى إذا كانت العملية الانتخابية حرة ونزيهة ، كما هو مأمول ، فإن نجاح الشعب في الاعراب عن إرادته يمكن أن تحبطه ضغوط سياسية واقتصادية لاحقة من جانب جنوب إفريقيا . وفي ضوء هذه المخاطر ، سيحتاج الشعب الناميبى إلى المساعدة في إعداد نفسه إداريا للاستقلال وفي تحقيق تنمية اقتصادية سريعة . وقد سبق أن قدم الكمنولث تدريباً واسعاً وغير ذلك من المساعدة الإنمائية . وطلب الوزراء من الأمين العام استكشاف إمكانية توسيع نطاق المعونة توسيعاً كبيراً في الميادين التشغيلية والإنمائية والدستورية . وتحسباً لهذه الاحتياجات ، وتوقفاً للمساعدة المتزايدة ، رأت اللجنة أنه ينبغي إيلاء اهتمام لايفاد خبراء من الكمنولث في الوقت المناسب لتقديم المساعدة والمشورة ، مع المشاركة في التخطيط للأنشطة المقبلة مع الحكومة الجديدة .

زعزعة الاستقرار

١٠ - لاحظت اللجنة أنه على الرغم من التحسن المرحب به في الحالة الامنية في إفريقيا الجنوبية الغربية ، فإن حملة جنوب إفريقيا لزعزعة الاستقرار في أجزاء أخرى من المنطقة لا تزال تسبب خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات . ووفقا لدراسة مستقلة بشأن موضوع زعزعة الاستقرار طلبتها اللجنة ، فإن عدم الاستقرار الناجم في المنطقة في الفترة منذ عام ١٩٨٠ تسبب في وفاة ١,٥ مليون شخص ، وفي تشريد ما لا يقل عن أربعة ملايين شخص ، وفي إصابة عدة آلاف بالعجز ، وفي أضرار مادية تقدر بنحو ٤٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١١ - واللجنة قلقة بمعة خاصة لان موزامبيق لا تزال تعاني من التخريب الذي تسببه حركة موزامبيق الوطنية للمقاومة التي تدعمها جنوب إفريقيا . ورحبت اللجنة بمبادرة حكومة موزامبيق لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية ، ودعت ، في هذا الصدد ، بريتوريا إلى أن تظهر بمودة عملية أنها تخلت حقا عن تقديم دعمها للمتمردين التابعين لحركة موزامبيق الوطنية للمقاومة .

١٢ - ونددت اللجنة بحملة جنوب إفريقيا لزعزعة استقرار البلدان المجاورة لها ورأت أن هذه الحملة عامل مساهم رئيسي في المشاكل الاقتصادية للمنطقة . وفي هذا الصدد ، يستحق مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الإفريقي ، الذي يهدف إلى تعزيز الاعتماد الإقليمي على الذات والاستقلال الاقتصادي عن جنوب إفريقيا ، مزيدا من الدعم والتشجيع .

١٣ - ورحبت اللجنة أيضا بنتيجة قمة غبادوليت المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه وتمهت بتقديم دعمها للمبادرة الإفريقية للمساعدة على إحلال السلم والمصالحة الوطنية الحقيقية في أنغولا . ورحبت اللجنة أيضا بمبادرة مماثلة فيما يتعلق بموزامبيق .

الجزاءات

١٤ - عززت التطورات الأخيرة في جنوب إفريقيا اعتقاد اللجنة بأن للجزاءات آثارا اقتصادية وسياسية فعالة . وشاهدت اللجنة أدلة تشير الى وجود اعتراف متزايد لدى مجتمع البيض بأنه ما لم تحدث تغييرات سياسية أساسية ، لن تتحسن صلة جنوب إفريقيا بالعالم ، وأن الاقتصاد ومستويات المعيشة سوف يترديان باستمرار تحت ضغط الجزاءات التجارية والمالية . أما اذا اتجهت بريتوريا بصورة جدية الى إزالة الفصل

العنصري ، فستكون الجزاءات قد أسهمت في فرض ذلك التغيير . وكانت اللجنة تؤمن بصورة جماعية بأنه ينبغي الإبقاء على الجزاءات ، وتشديدها ، إلى أن يصبح التقدم المحرز في ذلك الاتجاه حقيقة لا يمكن عكسها .

١٥ - وفي ذلك المجال ، أحاطت اللجنة علما بأن بريتوريا لم تتخذ أي خطوة من الخطوات التي طالب رؤساء الكمنولث اتخاذها في ناساو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، أي إعلان العزم على إزالة نظام الفصل العنصري واتخاذ إجراءات محددة ذات مغزى لتحقيق تلك النية ، وإنهاء حالة الطوارئ الراهنة ، والإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن نيلسون منديلا وجميع السجناء الآخرين الذين اعتقلوا بسبب مناهضتهم لنظام الفصل العنصري ، وإقامة حرية سياسية ورفع الحظر المفروض حاليا على المؤتمر الوطني الإفريقي والأحزاب السياسية الأخرى ، ووقف أعمال العنف من جانب جميع الأطراف والدخول في حوار يتخطى حواجز اللون ، والسياسة ، والدين بغية إنشاء حكومة غير عنصرية تمثل الشعب .

١٦ - وأعربت اللجنة من جديد عن الاعتقاد ، الذي تأكد بعد إجراء المزيد من المشاورات مع عدد من الزعماء السود في جنوب افريقيا ، بأن معظم السود في جنوب افريقيا مازالوا يؤمنون بأن فرض الجزاءات هو وسيلة ناجعة للضغط على بريتوريا لقبول التغيير السلمي . وترى اللجنة أن الجزاءات لاتزال أفضل الطرق الفعالة للقضاء على الفصل العنصري .

دراسة أجراءها خبراء بشأن الجزاءات

١٧ - وعندما تلقت اللجنة التقرير النهائي عن تقييم تطبيق الجزاءات في جنوب افريقيا وأشارها ، الذي أعده فريق مستقل من الخبراء ، أعادت اللجنة إلى الأذهان اتفاق رؤساء الحكومات ، ما عدا بريطانيا ، في أوكانغان ، على أنه ريثما يقبل المجتمع الدولي كله فكرة فرض جزاءات شاملة وملزمة بوصفها أسرع وسيلة لحمل بريتوريا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات ، فإن الاستمرار في تطبيق الجزاءات على نطاق أوسع ، وإحكامها ، وتشديدها جزء أساسي من رد المجتمع الدولي على الفصل العنصري .

١٨ - ووافق الوزراء على نتائج التقرير الشاملة ومفادها أن الجزاءات المفروضة حاليا - التي اعتمدها الكمنولث ، والولايات المتحدة ، وبلدان الشمال ، وبلدان أخرى - أكدت من خلال أشارها على اقتصاد وسياسة جنوب افريقيا ، أنها وسيلة شرعية

وأداة سياسية للاقناع بضرورة إزالة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وانه يتعين في هذه الظروف المبادرة الى توجيه تحذيرات أشد وقعا للحكومة الجديدة في جنوب افريقيا .

١٩ - وقد وضعت الدراسة ٣٠ توصية تقضي باتخاذ إجراءات . وترى اللجنة أن هذه التوصيات تستحق النظر مليا من جانب جميع البلدان ، التي يفرض معظمها جزاءات في الوقت الحاضر من نوع أو آخر على جنوب افريقيا . ولهذا فإن اللجنة لن تعرض الدراسة على حكومات الكمنولث فحسب بل على المجتمع الدولي بأسره . ولما كان النظر في تطبيق تدابير اضافية يثير مسائل هامة تتعلق بالتوقيت ، فقد رأى الوزراء انه قد يعين لجميع الحكومات دراسة هذه التوصيات مليا في إطار الاستراتيجية الشاملة . وبالنسبة لبلدان الكمنولث ، ستكون لهذه التوصيات أهمية خاصة في الاجتماع الذي يعقده رؤساء حكومات الكمنولث في كوالالمبور في نهاية هذه السنة .

٢٠ - وأحاطت اللجنة علما كذلك بنتائج الدراسة ومفادها بأن سياسات بعض البلدان لاتزال تقلل من فعالية الجزاءات الحالية التي اعتمدتها بلدان الكمنولث وبلدان أخرى . وأحاطت اللجنة علما بأنه في ضوء الدعاية التي تقوم بها اللجنة ، أصبحت بعض البلدان التي عززت صلاتها مع جنوب افريقيا في السنوات الاخيرة تدرك ضرورة قطع هذه العلاقات ، وخاصة في بعض القطاعات التي تنطبق عليها جزاءات الكمنولث . بيد أن اللجنة أعربت عن القلق لأن البلدان ذات النفوذ الأكبر أحجمت عن الضغط على جنوب افريقيا والتضامن لاتخاذ إجراءات متضافرة لغرض الجزاءات . وينبغي عدم تشجيع جنوب افريقيا على الاعتقاد بأن بوسعها تأجيل الاستجابة للأمانى المشروعة لأغلبية مواطنيها استجابة كاملة الى أجل غير مسمى . وينبغي لهذه البلدان النظر على وجه السرعة في الاستجابة لخطورة الحالة في جنوب افريقيا ، وطلبت اللجنة اليها أن تثبت التزامها من خلال المبادرة باتخاذ إجراءات واقعية لازالة الفصل العنصري .

الصلات بين جنوب افريقيا والنظام المالي الدولي

٢١ - رحبت اللجنة بنشر كتيب عن "الفصل العنصري والنظام المالي الدولي" الذي وضعه كيث اوفندن وتوني كول بتكليف من حكومة استراليا الذي اعتبرته اللجنة نسخة متكاملة وموسعة لتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بالعلاقة بين جنوب افريقيا وبين النظام المالي الدولي الذي كانت اللجنة قد طلبت إعداده ونظرت فيه في تورنتو . وأيدت اللجنة النتائج التي خلص اليها المؤلفان ومفادها أن الجزاءات المالية التي يطبقها القطاع الخاص ، والحكومات ، والمنظمات غير الحكومية كانت ولا تزال أحد أشكال الضغط الفعال على بريتوريا .

٢٢ - وكررت اللجنة تأكيد قرارات تورنتو بشأن توسيع نطاق الجزاءات المالية وتشديدها . وأجرت اللجنة مناقشة مكثفة بشأن اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز فعالية الجزاءات المالية المفروضة على جنوب افريقيا . ونظرت أيضا في الوسائل التي تتيح المزيد من التحديد للحظر الذي يفرضه الكمنولث على القروض المصرفية الجديدة المقدمة إلى جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك ، دعت اللجنة حكومات الكمنولث وغيرها من الحكومات لاتخاذ المزيد من الإجراءات ، طبقا لما هو وارد في مرفق هذا البيان ، الذي صدر كنشرة صحفية في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

الحظر المفروض على توريد الأسلحة

٢٣ - إن سياسات جنوب افريقيا التي ترمي إلى زعزعة الاستقرار وممارسة القمع تبرز ضرورة الإبقاء على الحظر المفروض على توريد الأسلحة وتعزيز هذا الحظر . وقد ورد إلى الوزراء تقرير من كندا عن الجهود الأخيرة التي بذلتها الأمم المتحدة لتأييد التوصيات المتعلقة بتشديد الحظر . وورد إلى الوزراء أيضا تقرير مستكمل بشأن حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة وذلك من الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا . ورحبت اللجنة بالاجتماعات الأخيرة التي عقدتها لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار ٤٣١ ، والمكلفة برصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة . ورحب الوزراء بالجهود الرامية إلى إعداد تقرير جديد بشأن أعمال اللجنة ، وعقد جلسات استماع للخبراء ، والاضطلاع بتحريات متعمقة للانتهاكات الأخيرة للحظر . واتفقوا على التشاور مع الأمم المتحدة من أجل تشجيع تحقيق مزيد من التقدم وفقا لهذه الاتجاهات .

المساعي

٢٤ - كرر الوزراء تأكيد التزامهم بتحقيق تطبيق لبرنامج عالمي للجزاءات يتسم بمزيد من التضامن ، واستعرضوا جهودهم المبذولة من خلال المساعي التي تمت مع مجموعة كبيرة من الحكومات لتشجيع الاعتماد العالمي لمجموعة التدابير التي اتخذتها بلدان الكمنولث ، بما في ذلك الإجراءات التي أومت بها اللجنة . ووضعوا الخطط الرامية إلى متابعة جهودهم في الأشهر القادمة ، آخذين في اعتبارهم الفرص التي ستقدمها المؤتمرات القادمة والجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة للنشاط المشترك الذي يضطلع به أعضاء اللجنة .

الاحتياجات الامنية لدول المواجهة

٢٥ - استعرضت اللجنة التهديد المستمر لامن دول المواجهة ، وشددت على الحاجة المتواصلة للمساعدة الامنية العملية ، لا سيما بالنسبة لموزامبيق . وفي حين اعترفت اللجنة بالمساهمات السخية المقدمة من عدد من بلدان الكمنولث وغيرها من البلدان في هذا المجال ، شددت على أنه ما زال هناك الكثير الواجب عمله لتلبية الاحتياجات الامنية المحددة في التقرير الخاص المقدم من الجنرال أوليوسيفن أوباسانجو النيجيري . وطلبت اللجنة إلى الامين العام أن يواصل بذل جهوده لتشجيع تقديم مزيد من المساعدات الامنية لبلدان المنطقة ، وبصفة خاصة موزامبيق .

صندوق الكمنولث الخاص لموزامبيق

٢٦ - استعرضت اللجنة تقرير الامين العام عن العمليات التي تمت في الثمانية عشر شهرا الاولى من عمل صندوق الكمنولث الخاص لموزامبيق وأشنت على هذا التقرير ، ولاحظت المزيد من الأدلة القوية على التنفيذ الناجح والطلب المتواصل للحصول على المساعدة من الكمنولث في إطار البرنامج . وحثت اللجنة جميع حكومات بلدان الكمنولث ، كجزء من أعمالها التحضيرية لاجتماع رؤساء الحكومات في كوالالمبور على النظر في التبرع بسخاء للإبقاء على زخم النشاط الذي يضطلع به الصندوق وجعل التزام فانكوفر حقيقة .

ترويج التجارة والاستثمار في دول المواجهة والدول المجاورة

٢٧ - قامت اللجنة ، في ضوء أهمية تعزيز الاستقلال الاقتصادي والتحرر من جنوب افريقيا ، باستعراض مشروع الورقة الاستراتيجية المقدمة من كندا عن ترويج التجارة والاستثمار في دول المواجهة والدول المجاورة . وتم الاعتراف بالجهود المفيدة للغاية التي اضطلعت بها مجموعة من المحافل المختلفة بالفعل ، بما في ذلك مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية . وطلبت اللجنة إلى الامانة العامة إعداد خطة عمل تأخذ في اعتبارها وجهات نظر دول المواجهة والدول المجاورة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية وجميع بلدان الكمنولث المعنية .

الحوار

٢٨ - واصلت اللجنة ، تمشيا مع ولايتها في فانكوفر ، منح الاولوية الاولى للحوار بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين للأغلبية غير البيضاء بوصفه الطريق السلمي الوحيد المؤدي إلى حل هذا النزاع . ورحبت اللجنة بزيادة عدد مرات الحوار مؤخرا بين سكان جنوب افريقيا ، على اختلاف أصولهم العنصرية وتوجهاتهم السياسية .

وعلى سبيل المثال ، اجتمع في لوساكا في تموز/يوليه ١٩٨٩ أكثر من ١٠٠ شخص من سكان جنوب افريقيا البيض المنتمين إلى "منبر الحريات الخمس" مع أعضاء من المؤتمر الوطني الافريقي . وأحاطت اللجنة علما أيضا وبصفة خاصة بالاجتماع الذي تم بين السيد ب . و . بوتا رئيس الدولة والسيد نلسون مانديلا في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ في مدينة الكاب . وأشارت اللجنة إلى أن فريق الشخصيات البارزة أكد في تقريره على أهمية اشتراك نلسون مانديلا في أي تفاوض حقيقي للتوصل إلى حل للنزاع . وإذا كان هذا الاجتماع ينطوي على دلالة على أنه ، بعد تأخر طال أمده ، بدأت حكومة جنوب افريقيا هي الأخرى تشارك في هذا التقييم لمكانة نلسون مانديلا في المعادلة السياسية لجنوب افريقيا ، فإنه ينبغي أن تكون الخطوة المنطقية التالية هي إطلاق سراحه بلا قيد أو شرط . وفي هذا الصدد ، شددت اللجنة على استمرار صلاحية المفهوم التفاوضي الذي وضعه فريق الشخصيات البارزة ، بوصفه أساسا للمفاوضات في المستقبل .

التصدي للدعاية والرقابة في جنوب افريقيا

٢٩ - لاحظت اللجنة أنه منذ اجتماعها الأخير زاد نظام الفصل العنصري من حملته ضد وسائل الإعلام فبسط الحظر على الصحف والصحفيين وفرض غرامات باهظة . وفي ضوء ذلك أكدت اللجنة مرة أخرى استمرار أهمية جهود الكمنولث لفضح حقيقة الفصل العنصري ومحاربة الرقابة على وسائل الإعلام . وأعربت في هذا الصدد عن ترحيبها الحار بالتقرير المقدم إلى رؤساء الحكومات من الفرقة العاملة المنشأة بقرار الأمين العام من أجل وضع استراتيجية للكمولث لهذا الغرض . وأثنت على جميع حكومات الكمنولث التي شاركت بشتى السبل في أعمال الفرقة العاملة والجهود الواسعة التي تبذل من أجل التصدي للدعاية والرقابة في جنوب افريقيا .

تقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه

٣٠ - واصلت اللجنة التركيز على أهمية تقديم المساعدة العملية والمالية إلى ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه ، وخاصة المساعدة التعليمية والقانونية والإنسانية والمساعدة المقدمة إلى النقابات . وسلّمت بالجهود التي يبذلها الكمنولث وسائس البلدان في الوقت الحاضر ، ودعت جميع البلدان المناهضة للفصل العنصري إلى زيادة عطائها .

٣١ - وأيدت اللجنة بشدة أعمال شبكة الكمنولث للمنظمات غير الحكومية "مهارات من أجل جنوب افريقيا" الحديثة العهد ، التي ستوفر تدريباً وخبرات عملية رفيعة المستوى للسود في جنوب افريقيا وستسهم في عملية التغيير في جنوب افريقيا وتنمية المهارات اللازمة لمجتمع ما بعد الفصل العنصري .

٣٢ - ولاحظت اللجنة الدعم الفعلي الذي لقيته الشبكة من عدد كبير من الحكومات والمؤسسات ، وأومت الكمنولث بها ، وحشت الحكومات على تقديم دعم وموارد ملائمة من أجل المساعدة في تنفيذ عملها وتنسيقه .

الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا

٣٣ - وأحاطت اللجنة علما بالتطورات الاخيرة في مجال الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . وأكد الوزراء من جديد أهمية الموقف الذي تتخذه حكومات الكمنولث ضد هذه الاتصالات والتزام الكمنولث حيالها بموجب اتفاق غلينيغاليس ، وأدانوا بحزم محاولات جنوب افريقيا لإغراء لاعبي كريكييت ورجبي من بريطانيا وغيرها من بلدان الكمنولث على اللعب في جنوب افريقيا .

٣٤ - وأعربوا عن خيبة أملهم الشديدة من تصرفات اللاعبين الذين أظهروا استعصادا للذهاب إلى جنوب افريقيا انتهاكا لاتفاق غلينيغاليس ورأوا أن هذه التصرفات لا تليق بالتقاليد السامية للرياضة في الكمنولث وتحط منها على نحو خطير ، ودعوا اللاعبين الذين لم يرفضوا هذه الدعوات بعد إلى أن يفعلوا ذلك . وأشاروا إلى أن الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا لا يمكن أن تبرر بحجة أنها تسهم في تنمية الرياضة غير العنصرية داخل هذا البلد : لأن بنية مجتمع جنوب افريقيا ذاتها وتصرفات حكومة الأقلية البيضاء تجعل دور غير البيض في الرياضة دورا من الدرجة الثانية بالضرورة ، أسوة بجميع مناحي الحياة في جنوب افريقيا . وأكدوا أنه لا يوجد ما يمكن أن يبرر التساهل مع نظام الفصل العنصري أو تقويض الموقف الذي يتخذه الآخرون من الرياضيين والرياضيات الذين ظلوا على وفائهم لاتفاق غلينيغاليس .

٣٥ - وفيما يتعلق بلعبي الكريكييت الذين وافقوا على الذهاب إلى جنوب افريقيا دعت اللجنة إلى تطبيق الجزاءات التي وافق عليها المؤتمر الدولي للكريكييت في مطلع هذا العام تطبيقا صارما . كذلك دعا الوزراء سائر الهيئات الرياضية إلى وضع قواعد وهاكل مماثلة للجزاءات وتطبيقها في نطاق الألعاب الرياضية التي تشرف عليها .

٣٦ - وناشد الوزراء جميع حكومات الكمنولث الإعراب من جانبها عن معارضتها القوية لهذه الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، واستخدام أقصى مساعيها عن طريق جميع القنوات السياسية وغيرها من أجل الشهي عنها . ولاحظ الوزراء الجهود التي بذلت بالفعل في هذا الصدد وأعربوا على الأخص عن امتنانهم للمواقف القوية التي اتخذتها حكومتا استراليا ونيوزيلندا ، وعن تطلعهم لتعزيز وتكثيف جميع هذه الجهود .

دورة ألعاب الكمنولث في أوكلاند

٣٧ - وأعرب الوزراء عن رغبتهم القوية والإجماعية بأن تشكل دورة ألعاب الكمنولث في أوكلاند في العام القادم بنجاح تام . وسلّموا بأن دورة الألعاب عنصر مهم في تعزيز رابطة الكمنولث وأواصر الأخوة بين شعوبها ، وعلى الأخص شباب الكمنولث . واتفقوا على أن يواصلوا في الشهور القادمة عملية مشاورات تتعلق بدورة الألعاب وأن يسموا إلى إشراك جميع بلدان الكمنولث الأخرى في هذه العملية الاستشارية .

٣٨ - ورحب الوزراء بالفرصة التي أتاحها لهم لقاءهم في كانبيرا لإجراء مناقشات حول دورة ألعاب أوكلاند ومناقشة المسائل ذات الصلة مع وزير خارجية نيوزيلندا الاونرابل راسل مارشال . واغتنموا الفرصة للإعراب له عن تقديرهم الكبير للتأييد القوي الذي منحتة حكومته لاتفاق غلينيغاليس والجهود الأعم المبذولة على نطاق الكمنولث من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري .

تنظيم دورات ألعاب الكمنولث في المستقبل

٣٩ - وتلقى الوزراء باهتمام الاقتراح المقدم من كندا من أجل إقامة دورات ألعاب الكمنولث على أرضية أصلب ووضع الترتيبات التي تسهل إقامتها في البلدان النامية الأعضاء في الكمنولث . وأيدوا فكرة عقد اجتماع لممثلي الكمنولث لإجراء مزيد من الدراسة لهذه المقترحات .

المشاورات

٤٠ - وأعربت اللجنة عن تقديرها الكبير للفرصة التي أتيحت لها لإجراء مشاورات مباشرة مع الشخصيات القيادية من حركات التحرير والمنظمات المناهضة للفصل العنصري من داخل جنوب افريقيا . وقد مثل أمام اللجنة الأب سمنغاليسو مكاتشوا ، مدير معهد اللاهوت القريني ، والدكتور ماكس كوليمان مفوض لجنة حقوق الإنسان ، والسيد موسى مايكيسو ، الأمين العام للاتحاد الوطني لعمال المعادن ، والسيد أحمد قرّة إبراهيم ، أمين الشؤون الخارجية في مؤتمر الوندوبيين الافريقيين لآزانيا ، والسيد عزيز باهاد ، كبير ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي في بريطانيا ، وأسهمت تصوراتهم بشأن الحالة في جنوب افريقيا إسهاما كبيرا في مداورات اللجنة . وأعرب الوزراء عن خيبة أملهم الكبيرة لقيام حكومة جنوب افريقيا بمنع السيد أزهر كاشاليا أمين صندوق الجبهة الديمقراطية المتحدة من حضور اجتماعها .

تذييل

لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي

الفصل العنصري والتمويل الدولي

وافقت لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي في اجتماعها المعقود يوم الثلاثاء ٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ على البيان التالي :

دلت الجزاءات المالية التي فرضتها بالفعل حكومات الكمنولث وحكومات أخرى ومؤسساتها المالية الخاصة على أنها من بين أكثر جميع أدوات الضغط على جنوب افريقيا فعالية . ويشكل استبعاد جنوب افريقيا من الاسواق العالمية لرأس المال ضفطا كبيرا على ميزان مدفوعات ، ومن ثم ، على قدرتها على النمو الاقتصادي .

وبهدف ضمان استمرار الضغط من هذه المصادر ، أعادت اللجنة تأكيد مقرراتها في تورنتو بشأن توسيع وتشديد الجزاءات المالية ودعت حكومات الكمنولث والحكومات الأخرى ، والمؤسسات المالية الداخلة في نطاق ولايتها ، إلى اتخاذ المزيد من الاجراءات في كل مجال من المجالات التالية :

(٢) شروط متشددة لسداد الديون

أعاد الوزراء تأكيد الأهمية الرئيسية لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ فيما يتعلق بإعادة جدولة ديون جنوب افريقيا ، مما يتيح فرصة ممارسة المزيد من الضغط فيما يتعلق بالتزامات خدمة ديون جنوب افريقيا . ولاحظوا أن هناك بعض الدلائل على التخفيف في الاتفاق الثاني لإعادة الجدولة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) والذي طلب من جنوب افريقيا بموجبه سداد أموال أقل سنويا عما كانت تسدد بموجب الاتفاق الاول لإعادة الجدولة (١٩٨٦ - ١٩٨٧) . وناشدوا المصارف أن تمارس في إطار مفاوضات عام ١٩٩٠ لإعادة الجدولة أقصى ضغط ممكن على جنوب افريقيا ليتسق مع الحاجة إلى تجنب التعجيل بتخلف جنوب افريقيا عن الوفاء بديونها وأوصوا بصفة خاصة بما يلي :

- النص على عمليات سداد رأسمالية كبيرة ؛

- فرض أعلى أسعار فائدة ممكنة على ديون جنوب افريقيا ؛

- رفض خيارات البيع ، بما في ذلك التمديد الطويل الاجل* .

ولتحقيق هذه الغاية ، وافق الوزراء على أن يسعى وفد من كبار المسؤولين إلى الاتصال بكبار المسؤولين التنفيذيين بالمصارف الاعضاء بلجنة التنسيق التي تتفاوض في الوقت الحالي بشأن ترتيبات إعادة الجدول لعام ١٩٩٠ .

(ب) فرض مزيد من القيود على تمويل التجارة

اعترف الوزراء بالميزة التي حصلت عليها جنوب افريقيا لكون الكثير من عمليات ائتمانها التجاري لا تزال مضمونة من قبل وكالات ائتمانية رسمية للمصارف . وبهدف إصدار إشارة واضحة حول الحاجة إلى تقليص مصادر الاموال الاجنبية لجنوب افريقيا أو على الأقل تعريض هذا البلد للحكم المطلق للسوق في هذا الميدان ، حثوا جميع البلدان ، التي لم تفعل ذلك بعد ، على أن تقوم الآن باستبعاد جنوب افريقيا "خارج غطاء" الوكالات الحكومية الرسمية فيما يتعلق باغراض الائتمان التجاري الرسمي والتأمين .

وأشار الوزراء إلى إدعاءات جنوب افريقيا بأن التمويل التجاري قد استخدم كسند لميزان المدفوعات ، وناشدوا لذلك جميع المؤسسات المالية في الكمنولث والبلدان الاخرى أن تفرض شروطا أشد للتمويل التجاري تشمل ، على وجه الخصوص ، خفض أقصى أجل للائتمان إلى تسعين يوما .

(ج) مراقبة الحظر على الإقراض المتوسط والطويل الاجل

مع التسليم بأهمية تعزيز الوعي الجماهيري بمعاملات جنوب افريقيا مع المجتمع المالي الدولي ، أيد الوزراء من حيث المبدأ إنشاء آلية مستقلة لاستعراض صلات جنوب

* بموجب اتفاق عام ١٩٨٧ لإعادة الجدولة ، أتيحت للدائنين طريقتان للإفلات من تأجيل سداد الديون من طرف واحد الذي فرضته جنوب افريقيا على القروض التجارية . الاولى هي تحويل الديون إلى جدولة طويلة الاجل (خيار ١٩٨٧) مع فائدة محددة وعمليات سداد رأسمالية محددة . والثانية هي تحويل الديون إلى أسهم في سوق الأسهم المحلية بجنوب افريقيا ثم تصدير الاموال من خلال النظم المالية لصرف الراند - بخضم كبير . وابتداء من عام ١٩٨٧ استحدث خيار آخر للبيع في شكل سوق دولية موازية من أجل ديون جنوب افريقيا . ولاستخدام أي من هذه الخيارات أثر في تخفيف الضغوط على جنوب افريقيا إلى حد ما .

.../...

افريقيا مع المجتمع المالي الدولي على أساس منتظم وتقديم تقرير عنها . وستضم عددا صغيرا من الموظفين المتخصصين من ذوي المهارات البحثية المثبتة في مجال الاسواق المالية وسيكون مقرها في أحد المراكز المالية العالمية . وستكون هناك حاجة إلى تأكيد تعاون البيوت المالية في ضمان النشر المنتظم للمعلومات الواقعية التي تغطي الميدان الواسع لملاص جنوب افريقيا بالتمويل الدولي .

ووافق الوزراء على وضع اقتراح محدد وفقا لهذه المبادئ لإيمان النظر فيه في كوالالمبور في تشرين الاول/اكتوبر .

(د) فرض حظر على الإقراض المصرفي الجديد

ناقش الوزراء خبرة الكمنولث في مجال التطبيق الراهن للحظر على الإقراض المصرفي الجديد لجنوب افريقيا في إطار الشركات الدولية التي تسيطر عليها جنوب افريقيا والعاملة خارج جنوب افريقيا . وأعادوا تأكيد النية في فرض حظر على الإقراض والذي يقصد منه ممارسة الضغط على ميزان مدفوعات جنوب افريقيا . ولاحظ الوزراء ، في هذا الصدد ، أن القروض الممنوحة إلى كيانات مملوكة لجنوب افريقيا أو تسيطر عليها جنوب افريقيا والقائمة في الخارج يمكن في ظروف معينة أن تمكن شركات جنوب افريقيا من تعزيز شبكتها السوقية ، وتحسين وصولها إلى التكنولوجيا ومن ثم تعزيز قدرتها على إحباط الجزاءات .

ولاحظوا أيضا أن إقراض هذه الكيانات يمكن ، من ناحية أخرى ، أن ينفوذي في ظروف معينة على تدفق رأس المال والخبرة إلى خارج جنوب افريقيا مما يعزز أثر الجزاءات المالية .

واقترح الوزراء نتيجة لذلك أن تطبق المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في إطار الولايات الوطنية الخاصة بكل منها المبادئ التوجيهية العامة التالية ، كمعايير لتقييم مقبولة قرض مقترح :

لكي تستجيب المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لطلب طويل الأجل من أي كيان خارج جنوب افريقيا قد يكون خاضعا لسيطرة مصالح جنوب افريقيا ينبغي أن :

(١) تطلب إعلانا من المقترض يقرر مصدر السيطرة على الكيان الساعي للحصول على قرض ،

(ب) حيث تثبت سيطرة جنوب افريقيا ينبغي أن :

- تحصل على تأكيد بأن الغرض من القرض ليس لممارسة أنشطة تهدف إلى تطويق الجزاءات ؛
 - تطلب تأكيد بأن الاموال ستستخدم من أجل الغرض المعلن للقرض ولن يجرى تحويلها إلى جنوب افريقيا ؛
 - تقتنع بأن الغرض من الاستثمار ليس إعادة الأرباح إلى جنوب افريقيا ؛
 - تقتنع ، في المحصلة النهائية وفي جميع ظروف كل حالة بمفردها ، بأن القرض لن تنتج عنه فائدة صافية كبيرة تتدفق على المصالح الاقتصادية داخل جنوب افريقيا ؛ أو على اقتصاد جنوب افريقيا ككل ؛
- وعدم منح القرض المشار إليه ما لم تتأكد من ذلك وتقتنع به .
